نظرة علي أوضاع حقوق الإنسان في سوريا

في ضوء الاستعراض الدوري الشامل

تحرير شريف عبد الحميد
اعداد محمد مختار

نظرة عامة حول عملية الاستعراض الدوري الشامل الثالثة للحكومة السورية

في 24 يناير 2022 خضع ملف سوريا الحقوقي للتقييم والمراجعة للمرة الثالثة أمام مجلس حقوق الإنسان وذلك ضمن ما يعرف بآلية الاستعراض الدوري الشامل في دورته الأربعين، إذ تخضع كافة دول المجلس دون استثناء للمراجعة الدورية لسجلها الحقوقي أمام هذه الآلية وذلك بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان داخلها من خلال توصيات تتلقها من الدول الأعضاء وتعمل على تنفيذها، الجدير بالذكر أن كل دولة تمتثل أمام الآلية كل أربعة سنوات ونصف، ويتم الآخذ في الاعتبار كذلك أطروحات منظمات المجتمع المدني وما تقدمه من توصيات بنائه بهدف الارتقاء بحالة حقوق الإنسان في الدولة الخاضعة للاستعراض.

وخلال جلسة الاستعراض الثالثة لسوريا تلقت الحكومة 287 توصية من 91 دولة من أعضاء المجلس من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان داخل الجمهورية العربية السورية هذا فضلاً عن وقف الانتهاكات الحقوقية الجسمية و جرائم الحرب ضد المدنيين والتي ترتكبها أطراف متعددة يأتي على رأسها الحكومة السورية في مناطق سيطرتها وما يعاونها من أطراف دولية كالحكومة الإيرانية وفصائلها المسلحة والحكومة الروسية، هذا فضلاً عن الفصائل المسلحة الموالية للحكومة التركية والتي ترتكب كل يوم جملة من الانتهاكات الحقوقية الجسمية في المناطق الخاضعة لنفوذها بشمال شرق سوريا، هذا علاوة على الفصائل المسلحة الأخرى مثل هيئة تحرير الشام التي تعتقل كل من يعارضها وترتكب جرائم قتل خارج إطار القانون.

وفى غمرة ذلك أنصبت معظم التوصيات أثناء الجلسة على حالات الاختفاء القسري المتفشية في جميع الأراضي السورية إضافة إلي عدم وصول المساعدات الإنسانية إلي مستحقيها واستمرار الهجمات العسكرية على البنية التحتية المدنية وما يصاحبها من إضرار جسمية، ناهيك عن حالات تجنيد الأطفال المتزايد وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وفى خضم ذلك عولت الحكومة السورية على جملة من العوامل التي ساهمت في تدهور حالة حقوق الإنسان بالبلاد من بينها التدابير الاقتصادية الأحادية القسرية المفروضة من الدول الكبرى فضلاً عن استفحال الإرهاب والاحتلال العسكري لجزء من أرضيها من قوة متعددة على رأسها تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بحسب وصف الوفد السوري.

وفى 28 يناير 2022 وخلال جلسة اعتماد تقرير سوريا أوضحت الحكومة السورية أنها سوف تدرس 276 توصية من أصل 287 توصية قدمت إليها من 91 دولة في حين أنها أحاطت بالعلم لحوالي 11 توصية أخرين، وعلى الرغم من قبول الحكومة السورية 158 توصية من أصل 232 وتعليقها 74 توصية في الاستعراض الدوري الثاني الخاص بها في نوفمبر 2016، إلا أنها وخلال عرضها للتقدم الحقوقي في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة من نوفمبر 2016 إلي يناير 2022 تجاهلت كثيرًا من الحقائق التي تؤكد استمرار الانتهاكات وجرائم الحرب داخل الأراضي السورية، إذ تشير التقديرات الخاصة بمؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** إلي مقتل أكثر من 350290 شخصًا من بينهم 27827 امرأة و 29700 طفل منذ بداية الصراع السوري وحتى نهاية العام 2021 كان من بينهم 22964 شخصًا خلال الفترة ما بين يناير 2017 إلي ديسمبر 2021 ، يأتي هذا بالتوازي مع اعتقال أكثر من 149862 شخصًا منذ بداية النزاع السوري وحتى نهاية العام 2021 كان من بينهم 26133 شخصًا في الفترة من يناير 2017 إلي نوفمبر 2021 قتل منهم حوالي 1603 مواطن نتيجة للتعذيب الممنهج في مراكز الاحتجاز، في المقابل اختفاء 102657 شخصًا من بينهم 2405 طفلاً و5801 سيدة منذ بداية الصراع وحتى نهاية العام 2021.

وعلى هذا النحو ارتكبت كافة أطراف الصراع 1421 انتهاكًا للحريات الإعلامية وذلك منذ بداية الصراع وحتى نهاية ديسمبر من العام 2021 وتنوعت هذه الانتهاكات ما بين قتل واعتقال واحتجاز الإعلاميين تعسفيًا ناهيك عن الاعتداء عليهم أثناء القيام بعملهم، كما استمرت عمليات استهداف المنازل والبنية التحتية المدنية الخدمية بالعمليات العسكرية وهو ما أسفر عنه تدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية السورية لاسيما المباني التعليمية والطبية، فقد تم تدمير أكثر من 1593مبني تعليمي، وأكثر من 602 مرافق للرعاية الطبية والصحية خلال فترة الصراع وحتى نهاية العام 2021، بيد أن عمليات التغير الديمغرافي والتي أشارت إليها بعض الدول على استحياء أثناء جلسة الاستعراض وبشكل غير مباشر ما لبثت في الاستمرار وهي مقترنة بأهداف متنوعة يأتي على رأسها محاولات القضاء على الأقليات العرقية والدينية، ولن تقف الأمور عند هذا الحد ولكن استمرت سياسات الحصار المفروضة على كثيرًا من المناطق السورية كعقاب جماعي لهم على سلوكهم المعارض للجهات المسيطرة عسكريًا علي أرض الواقع هذا فضلاً عن استمرار العقوبات الاقتصادية الأحادية على سوريا من قبل الدول الكبرى، وبالتالي عصفت جملة العوامل السابقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين على نحو كبير وهو ما كان نتيجته معاناة 12.4 مليون مواطنًا سوريًا من انعدام التغذية.

وفى هذا الإطار: لايزال الأشخاص الأولي بالرعاية كالأطفال والنساء وذوي الإعاقة فضلاً عن النازحين داخليًا الحلقة الأضعف في الصراع، فالأطفال يقفوا في مرمي عمليات التجنيد المستمرة في الصراع المسلح خصوصًا على يد الجماعات المسلحة والإرهابية، يأتي هذا مع وجود بيانات تؤكد استمرار عمالة الأطفال لرعاية ذويهم، على الجانب الأخرى تعاني النساء والفتيات من الزواج المبكر وحالات العنف الممنهج ضدها، كما أن كثيرًا من النازحين داخليًا واللاجئين يواجهون ظروفًا إنسانية شبه مستحيلة في المخيمات المختلفة التي يسكنوا بها، في غياب لأي دور خاص بالمجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية المتخصصة.

وحيال عملية الاستعراض الدوري الشامل الثالثة للحكومة السورية تعمل ماعت على لفت الانتباه لأزمة حقوق الإنسان في سوريا من خلال متابعتها لسجل حقوق الإنسان السوري في الفترة ما بين الاستعراض الدوري الثاني والثالث للحكومة السورية والممتدة ما بين نوفمبر 2016 إلى يناير 2022 وذلك في ضوء التوصيات والملاحظات التي تم مناقشتها في جلسة الاستعراض الدوري الشامل الثالث، على أن تشكل نتائج هذه المتابعة فضلاً عن التوصيات المختلفة التي يتم أصدرها على ضوء الأمر لبنة لبلورة رؤية حقوقية شامل تضع حدًا للانتهاكات التي يرتكبها جميع الأطراف.

أولاً: الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان والتعاون مع الآليات الدولية والانضمام للاتفاقيات

بدأت الحكومة السورية خلال جلسة الاستعراض الثالثة في استقبال جملة من التوصيات الخاصة بضرورة التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان لاسيما لجنة التحقيق المستقلة الخاصة بالشأن السوري، هذا فضلاً عن التوقيع على جملة من الاتفاقيات الدولية من بينها الاتفاقية الدولية للاختفاء القسري والبرتوكول الثاني الخاص بالعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والذي يناقش إلغاء عقوبة الإعدام هذا ناهيك عن المطالبة بإنشاء مؤسسة مستقلة داخلية لحقوق الإنسان، ورغمًا عن رد الحكومة السورية التي أوضحت أنها طرفًا في 8 معاهدات لحقوق الإنسان فضلاً عن إنها لا تنفذ عقوبة الإعدام إلا في أضيق الحدود كما أنها سلمت التقارير الدورية الخاصة بها إلي لجنة حقوق الطفل ولجنة العمال المهاجرين و تدرس تقديم التقارير الخاصة بلجنة الحقوق السياسية والمدنية ولجنة حقوق المرأة و ذوي الإعاقة، هذا إلي جانب تعاونها مع المقررين الخواص لاسيما المقرر الخاص المعني بالتدابير القسرية والمقرر الخاص المعني بالمياه، يأتي هذا مع تبريرها عدم إنشاء مؤسسة خاصة لحقوق الإنسان باستمرار الحرب على الإرهاب، إلا أن الرصد الخاص

بمؤسسة ماعت يفيد بتعنت الحكومة السورية وتأخيرها في الاستجابة للآليات الدولية والتعاون معها.

فعلى سبيل الذكر وفى شأن ما سبق لا تزال سوريا دولة غير طرف في عدد ليس بالقليل من المعاهدات والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان فهي لم تصادق على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري إضافة إلى كونها دولة غير طرف في البروتوكول الاختياري الأول لاتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى الغاء عقوبة الإعدام، كما أنها ليست طرفًا في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقيات الخاصة باللاجئين وعديمي الجنسية، والبروتوكولان الإضافيان الثاني والثالث لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، واتفاقيتا منظمة العدل الدولية رقم 169 و189، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، والبرتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات.

وفى ذات الشأن واصلت الحكومة السورية رفض دخول لجنة التحقيق الأممية المستقلة لأراضيها رغم جميع القرارات والطلبات الرسمية وغير الرسمية وقرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الانسان حيال هذا الأمر، على الجانب الأخر لن تتعاون الحكومة السورية مع عدد كبير من لجان المعاهدات الدولية إذ أنها لن تسلم حتى الآن تقريرها السادس عشر إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري منذ عام 2000، كما أنها لم تسلم تقريرها إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ عام 2006 وذلك على سبيل المثال وليس الحصر، في الوقت ذاته وعلى مستوى المقررين الخواص هناك عدد لابأس به من طلبات الزيارة للمقررين الخواص للأراضي السورية معلقة حتى الآن من بينها طلب زيارة الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي ،كذلك طلب زيارة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي و طلب زيارة المقرر الخاص المعني بحالات القتل خارج إطار القانون.

ثانيًا: الحقوق السياسية والمدنية

تلقت الحكومة السورية جملة من التوصيات الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية خلال جلسة الاستعراض الثالثة، بيد أنها عملت على الرد على بعض هذه التوصيات في سياق الجلسة، إذ أنها حملت الاحتلال العسكري التركي إضافة إلي الاحتلال الإسرائيلي فضلاً عن التيارات الإرهابية مسئولية انتكاسة حالة الحقوق السياسية والمدنية داخل البلاد من استمرار لعمليات قتل المدنيين خارج إطار القانون و عمليات التعذيب الممنهج والاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري مع التضيق على حرية الرأي والتعبير وقمع التجمعات السلمية المختلفة، وفى هذا الصدد تشير تقديرات مؤسسة ماعت أن كافة الأطراف ساهمت في تراجع الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين خلال الفترة ما بين الاستعراض الثاني والثالث للحكومة السورية ويمكن توضيح الأمر بشيء من التفصيل على النحو التالي:-

1. استمرار عمليات القتل خارج إطار القانون نتيجة العمليات العسكرية

أوضح ممثل الحكومة السورية خلال عملية الاستعراض أن القوات المسلحة السورية أوقفت جميع العمليات العسكرية الخاصة بها فضلاً عن أنها وضعت حد لهجمات التيارات الإرهابية العسكرية على المدنيين، إلا أن الوقائع تشير إلي عكس ذلك، إذ رصدت التقديرات الحقوقية الخاصة بمؤسسة ماعت مقتل **22964** شخصًا خلال الفترة ما بين يناير 2017 إلي ديسمبر 2021 بسبب الهجمات العشوائية التي اضطلعت بها الأطراف المتحاربة على الأعيان المدنية في مناطق مكتظة بالسكان في مناطق سورية متفرقة بما فيهم الحكومة السورية، وعلى سبيل الذكر وفي أبريل 2017 هاجمت القوات الحكومية مدينة خان شيخون بالأسلحة الكيمائية ما أسفر عن مقتل 83 شخصًا منهم 28 طفلاً و23 امرأة، وإصابة 293 آخرين منهم 103 طفلًا[1]، يأتي هذا بالتوازي مع الهجمات الأخرى المختلفة التي تنفذها القوات المسلحة الروسية الحليف الأساسي للحكومة السورية دون الالتزام بأي إطار قانوني دولي يجرم الاعتداء على المدنيين، فعلى سبيل الذكر أسفر تنفيذ طائرات حربية روسية غارات مكثفة على مناطق مهولة بالمدنيين عن مقتل 18 شخصًا خلال شهر أغسطس 2021 [2].

وفى ذات الشأن لن تتحمل الحكومة السورية وحدها مسئولية إراقة دماء المواطنين السوريين الأبرياء بل اشتركت في ذلك قوي عسكرية عديدة، إذ أسفرت العلميات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة التركية في الشمال السوري عن سقوط كثير من الضحايا

[1] تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالجمهورية العربية السورية، مجلس حقوق الإنسان الدورة السادسة والأربعون، مارس 2021، https://bit.ly/3emMS5x

[2] مقتل 18 سورياً في غارات روسية على خفض التصعيد، الشرق الأوسط، أغسطس 2021، https://bit.ly/3EeHcod

المدنيين كنتيجة مباشـــرة لاســـتهداف المواطنين بالطائرات والقذائف المدفعية إلي جانب اســـتخدام الأســـلحة المحرمة دوليًا مثل غاز الكلور ومادة الفســـفور الأبيض، وهو ما أدي إلي مقتل 103 شـــخص من المدنيين خلال عملية نبع الســـلام العســـكرية التي نفذتها القوات التركية بالتعاون مع الفصـــائل المســـلحة الموالية لها في شـــمال شـــرق ســـوريا في أكتوبر 2019[3]، في المقابل شنت الجماعات المسلحة بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية وهيئة تحرير الشـــام هجمات عشـــوائية على المدنيين باســـتخدام قذائف الهاون والصـــواريخ مما أدى إلي سقوط 1963 شخص من المدنيين خلال الفترة من يناير 2017 إلي مارس 2021[4].

على الجانب الأخر لايزال يتحمل المدنيون في شـــمال ســـوريا بشـــكل متزايد وطأة القصـــف الجوي والمدفعي العشـــوائي للقري والأحياء والمباني الســـكانية ســـواء كان ذلك من القوات المسلحة للجيش التركي مباشرًا أو من خلال فصائلها المسلحة، وهو ما أفضى إلى مقتل 8 مدنيين وإصـــابة 181 شـــخصًـــا من بينهم 23 طفلاً خلال الفترة ما بين يونيو إلى أغســـطس 2021[5]، في المقابل تستهدف قوات الاحتلال الإسرائيلي الأراضي السورية بالقصف باستخدام الصـــواريخ بشـــكل مباشـــر لاســـيما بالطائرات الحربية وهو ما يســـفر عنه ســـقوط ضـــحايا من المدنيين، فخلال النصـــف الأول من العام 2021 اســـتهدفت الهجمات الإســـرائيلية الأراضـــي الســـورية نحو 15 مرة وهو ما أســـفر عن مقتل 5 مدنيين وإلحاق الضـــرر بالعديد من المباني المدنيين[6].

2. حالات الاختفاء القسري

لا ســـبيل إلي نكران كثيرًا من مدخلات الدول في إطار جلســـة الاســـتعراض الدوري الشـــامل الأخيرة التي أشـــارت وبشـــكل واضـــح إلي ديمومة اختفاء عشـــرات الأشـــخاص بشـــكل يومي ومنهجي بغير إرادتهم في جميع أنحاء ســـوريا وعلى يد كافة أطراف الصـــراع، بمنآي عن عائلاتهم وأحبتهم وذويهم الذين يلهثون بلهفة لمعرفة مصيرهم، إذ طلبت العديد من الدول الحكومة الســـورية بضـــرورة معرفة مصـــير كثيرًا من المختفيين قســـريًا خلال ســـنوات النزاع، ورغمًا عن تبرير الحكومة السورية بأنها تعاونت بالسابق مع الهيئات الأممية لمعرفة مصير أكثر من 18 الألف من المختفين قســـرًا لدي الجماعات الإرهابية خصـــوصًـــا تلك التي تدعمها تركيا في شمال شرق سوريا، إلا أن الوقائع الحقوقية تشير إلي ارتكاب الحكومة السورية 85

[3] قتل وتشريد ونزوح حصيلة التدخل العسكري التركي، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، يناير 2021، https://bit.ly/3vPD9e2
[4] في الذكرى العاشرة لانطلاق الحراك الشعبي مرجع سابق ذكره
[5] تقديرات حصلت عليها مؤسسة ماعت من شركائها الحقوقيين بشمال شرق سوريا
[6] منذ مطلع العام 2021 إسرائيل استهدفت الأراضي السورية 15 مرة.. أسفرت عن إصابة وتدمير 43 هدفًا إضافة إلى استشهاد 5 مدنيين ومقتل 99 عنصرًا من قوات النظام وحلفائها من مختلف الجنسيات، المرصد السوري لحقوق الإنسان، يوليو 2021، https://bit.ly/3jA5XDs

بالمئة من حالات الاختفاء القسـري في سـوريا، فثمة أدلة دامغة تؤكد التقاعس المسـتمر لأطراف النزاع السـوري في الكشـف عن مصـير وأماكن وجود آلاف المعارضـين السـياسـيين ممن اختفوا قسراً خلال النزاع السوري، ليس هذا فحسب بل يشكل تباطؤ المجتمع الدولي للبت في ذلك الملف فرصة سانحة لاستمرار كابوس حرمان الأشخاص من حريتهم المقترنة برفض الاعتراف بهذا الأمر من جهة أو إخفاء مصـير الأشـخاص في مكان غير معلوم بمعزله عن العالم من جهة أخري مما يجعله خارج مظلة حماية القانون، وفى غضـون ذلك تؤكد التقديرات الحقوقية ا**ختفاء 102657 شـخصًـا من بينهم 2405 طفلاً و5801** سـيدة منذ بداية الصراع وحتى نهاية العام 2021.

وفى هذا الصـدد اختلفت أسـباب إخفاء الأشـخاص تعسـفيًا من جهة إلي أخري فالحكومة السورية تسعي بشكل كبير إلي فرض سلطتها وقرارتها على المواطنين المعارضين للتأكيد على هيمنتها شـبه الكاملة على كافة نواحي الحياة مع تمرير نوعًا من المراقبة الذاتية على المواطنين حتى تمنعهم أصـلاً من الحديث، على الجانب الأخر لاتزال الفصـائل المسـلحة التابعة للحكومة التركية تخفي المواطنين قسـرًا بهدف الحصـول على أموال من ذويهم أو بهدف إجبارهم على قبول عملية التغيير الديمغرافي والتريك التي ترتكبها، في المقابل تعتبر هيئة تحرير الشـام أنه لا مجال للتسـامح مع نقدها أو الاعتراض على القرارات التي تتخذها وبالتالي فهي تحرم كل معارضـيها من حريتهم لاسـيما الإعلاميين، وعلى الرغم من تعدد أسباب كل جهة في ممارسة عملية الاختفاء القسري إلا أن القاسم المشترك بين كافة هذه الممارسات العبثية هو جماعية عمليات الاختفاء القسري وعدم استنادها إلي أي أدلة قانونية فجميع عمليات الحرمان من الحرية تتم بمنآي عن القانون وبشـكل جماعي وعشـوائي في كثيرًا من الأحيان.

وفى هذا الصدد لايزال هناك أكثر من 2000 شـخصًا مختفين قسـرًا لدي هيئة تحرير الشام[7]، من بينهم 65 شـخص تم إخفائهم في العام 2021 بمعزله عن العالم ودون أي أدلة أو سـند قانوني يثبت ذلك[8]، وعلى هذا النحو أخفت الحكومة السـورية ما يربو من 813 شـخصًـا خلال العام 2021[9]، في حين سـجل شـهر نوفمبر أكثر عمليات الاخفاء القسـري بواقع 128 شـخصًا، فعلى سـبيل الذكر شـنت أجهزة الأمن السـورية في 15 نوفمبر حملة في جنوب محافظة ريف دمشـق أسـفرت عن حرمان 12 مدنيًا من حريتهم دون صـدور أي أوامر قانونية بهذا الأمر هذا

[7] أكثر من 6000 شخص مغيبون في سجون هتش منذ عام 2014، وقرابة 2000 منهم مصيرهم مجهول، https://bit.ly/3JREIzZ

[8] تم الاعتماد على التقديرات الشهرية الخاص بمؤسسة انتهاكات جبهة النصرة والتي تصدر بشكل شهري على صفحتها بمواقع التواصل الاجتماعي https://bit.ly/3qMk7Eh

[9] تم الاعتماد على تقديرات منظمة الشبكة السورية لحقوق الإنسان الشهرية عن الاختفاء القسري وذلك للحصول على عدد الحالات الكلي خلال العام 2021

فضـــلاً عن عزلهم في مكان غير معلوم[10]، وفى هذا الإطار أخفت قوات الأمن الســـورية 6 مدنيين في حي الدويلعة بدمشـــق وذلك أثناء حملة أمنية لها في مايو 2021 كان هادفها تكميم أي صـــوت يعترض على الانتخابات الرئاســـية الســـورية[11]. وتؤكد كافة هذه الحقائق اســـتمرار عمليات الاختفاء القســـري الاعتباطية والجماعية في بعض الأحيان والتي تتم عبر كافة الأراضي السورية.

3. الاعتقالات التعسفية وما يرتبط بها من تعذيب في مراكز الاحتجاز

تلقت الحكومة الســـورية جملة من النداءات والتوصـــيات خلال عملية الاســـتعراض الدوري الشـامل الثالثة التي تؤكد اسـتمرار عمليات الاعتقال التعسـفي في مراكز الاحتجاز المختلفة من قبل كافة الأطراف هذا فضلاً عن استمرار سياسيات التعذيب الممنهج. ورغمًا عن إنكار وفد الحكومة السورية ضلوع بلده في مثل هذه الممارسات مع توضيح مبادرات الإفراج عن المعتقلين التي أقدمت عليها الحكومة في الآونة الأخيرة لمن لم تتلطخ أيديهم بالدماء على حد تعبير وفد الحكومة؛ تلك المبادرات التي اسـتفاد منها 344684 شـخصًا في ضـوء قوانين العفو المختلفة، إلا أن الحقيقي تشـــير إلي اعتقال المدنيين على نطاق واســـع ومن كافة الأطراف، إذ باتت الاعتقالات التعســـفية الجماعية التي لا تســـتند لأدلة قانونية دامغه هي الســـمة الأســـاســـية بالنزاع الســـوري، فلن يجرؤ أحد أن يرفع صـــوته بالحديث وإلا تعرض للاعتقال الذي يصـــاحبه في أغلب الأحيان ممارســـات للتعذيب والعنف الجنســـي. وعلى هذا النحو انتشـرت ملاحقة المواطنين والنشـطاء والسـياسـيين وأصـحاب الرأي بالاعتقال على نطاق مروع، وتؤكد تقديرات ماعت اعتقال أكثر من 149862 شـخصًا منذ بداية النزاع السـوري وحتى نهاية العام 2021 كان من بينهم 26133 شـــخصًـــا في الفترة من يناير 2017 إلي نوفمبر 2021 قتل منهم حوالي 1603 مواطن كنتيجة للتعذيب الممنهج في مراكز الاحتجاز.

وفى غضـــون ذلك قامت الفصـــائل المســـلحة التابعة للحكومة التركية في شـــمال ســـوريا باعتقال نحو 7433 تعرض منهم 1098 للتعذيب وقتل منهم 137 على خلفية هذا التعذيب فيما بلغ عدد من تم الإفراج عنهم بعد دفع فدية إلى 1255 شـــخص وذلك منذ أن أحكمت ســـيطرتها على شـــمال شـــرق ســـوريا في مارس 2018[12]. إذ تقوم هذه الفصـــائل وبالأخص فصـيل السـلطان مراد وفرقة الحمزات بتعذيب المواطنين في مقرات الاحتجاز بالأخص في سـجون العقاب وإدلب المركزي والكهف[13]. وفى هذا الشـأن اعتقلت الحكومة السـورية نحو

[10] تسجيل 288 حالة اعتقال تسعفي واحتجاز بينهم 18 طفل وسيدتان في سوريا ، https://bit.ly/3qPsfDR
[11] توثيق 162 حالة اعتقال تعسفي وتسجيل عشرات آلاف حالات حجز للحرية لساعات لإجبارهم على التصويت في أيار 2021، https://bit.ly/3s1s6gY
[12] عفرين : اعتقال شخصين منذ بداية أيار 2021، مركز توثيق الانتهاكات في شمال شرق سوريا، مايو 2021 ، https://bit.ly/2RAMyab
[13] تقرير لجنة التحقيق الدولي المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية ، مجلس حقوق الإنسان، مارس 2021 ، https://bit.ly/3uqjqkM

19315 شخصًا لمجرد معارضتهم لآراء الحكومة، كما اعتقلت هيئة تحرير الشام إضافة إلي تنظيم داعش نحو 2083 شخص للتعبير عن رفضهم لممارسات هذه الفصائل المسلحة المنتهكة لحقوق الإنسان وذلك في الفترة من يناير 2017 إلي نوفمبر 2021.

وعلى سبيل الذكر ووثقت لجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا ما يربو على 13 واقعة تعذيب اضطلعت بها الحكومة السورية في الفترة ما بين يناير إلى يوليو 2020 في مواقع تابعة لسيطرتها بما فيها فرع الأمن الجنائي في حلب وفروع إدارة المخابرات في العباسيين وحرستا والمرة وفروع الشرطة العسكرية وإدارة الأمن السياسي والمخابرات في دمشق وتعرض المحتجزون في هذه المواقع للضرب بالعصى والإسلاك والاعتداء الجنسي كما أنهم قُيدوا حول إطارات وعُلقوا من السقوف والجدران كما تعرض المحتجزون في المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل المسلحة التابعة لتركيا لصنوف مختلفة من التعذيب ووثقت لجنة التحقيق الدولية في هذا السياق تعرض المدنيون ذوي الأصول الكردية للضرب والتعذيب والحرمان من الطعام والماء على يد الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية في عفرين، وروى أحد المحتجزين المفرج عنهم مؤخرًا في هذا السياق أنه قد تعرض أثناء فترة احتجازه على يد تلك الفصائل الموالية لتركيا بين منتصف 2019 إلى مارس 2020 للتكبيل والتقييد والتعليق من السقف والضرب مرارًا بالأسلاك والأنابيب البلاستيكية[14].

4. حرية الرأي والتعبير والتجمعات السلمية

لا تنفك كثيرًا من الدول تطالب الحكومة السورية خلال جلسة الاستعراض الدوري الثالثة بضرورة احترام حرية الرأي والتعبير فضلاً عن تعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والتسامح مع الأصوات المعارضة لقرارات الحكومة، وفى هذا الصدد تجاهلت الحكومة السورية الرد على أي توصيات أو نداءات لها علاقة بتعزيز حالة المدافعين عن حقوق الإنسان أو تعزيز الحريات الإعلامية، وتشير عمليات الرصد المستمرة الخاصة بمؤسسة ماعت أن سوريا أكثر مناطق النزاع دموية بالنسبة للعمل الصحفي في العالم حيث نال الصحفيين أثناء تغطيهم لأحداث الحرب الدائرة في سوريا نصيبهم من القتل والاعتقال والاحتجاز التعسفي فضلا عن التعذيب والاختفاء القسري، وعلى هذا النحو ارتكبت أطراف الصراع 1421 انتهاكًا للحريات الإعلامية وذلك منذ بداية الصراع وحتى نهاية ديسمبر من العام 2021، كان من بينهم **524 انتهاك** في الفترة ما بين بداية 2017 إلي نهاية 2021.

[14] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، مجلس حقوق الانسان الدورة الخامسة والأربعون، 2 أكتوبر 2020، https://bit.ly/3o9a2k6

وفى هذا الإطار من الانتهاكات الممنهجة دفع الكثير من الصـــحفيين والعاملين في مجال الإعلام حياتهم على يد أطراف الصراع في سوريا ثمنًا لتوصيل رسالتهم الإعلامية أو بسبب القيام بعملهم والتعبير عن آرائهم الحر، إذ قتل منهم نحو 709 إعلامي منذ مارس 2011 إلي مايو 2021، كان من بينهم 84 إعلامي خلال الفترة من بين العام 2017 إلي العام 2020 ، في حين قتلت 6 صـحافيات و52 بسـبب التعذيب إضـافة إلى إصـابة ما لا يقل عن 1563 بجراح متفاوتة، وعلى هذا النحو تصدرت الحكومة السورية مشهد قتل الإعلاميين بنحو 552 منهم ، في حين قتل تنظيم الدولة الإسـلامية 64 إعلامي، فضـلاً عن 8 أشـخاص تم قتلهم على يد هيئة تحرير الشام إضافة إلي 25 على يد الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية[15].

وفى غضـون ذلك تؤكد تقديرات مؤسـسـات المجتمع المدني تدهور وضـع المدافعين عن حقوق الإنسـان في سـوريا بشـكل سـريع إذ اسـتخدمت كافة أطراف النزاع بشـكل متزايد تكتيكات التخويف والتهديد بالقتل والاختطاف والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي ضـد المدافعين عن حقوق الإنسـان إما بسـبب الخلافات الأيديولوجية أو لأنهم متورطون في توثيق الانتهاكات التي ارتكبتها هذه الأطراف لاسـيما الجماعات المسـلحة والإرهابية، وفى هذا الإطار قُتل المدافع عن حقوق الإنسـان رائد فارس برصـاص مجهولين في نوفمبر 2018 في بلدة قريبة من إدلب بشـمال غرب سـوريا[16]، وفى مارس 2018 اعتقل عناصـر من فرقة السلطان مراد إحدى الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية الناشطة السورية دلشان قره شـول بسـبب عملها الحقوقي في توثيق انتهاكات القانون الإنسـاني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسـان في مناطق سـيطرة هذه الفصـائل ورغمًا عن الإفراج عنها في أبريل من ذات العام إلا أن اعتقالها يدل على نهج عدم التسـامح مع عمل المدافعين عن حقوق الإنسـان واسـتهدافهم[17]، وفى أكتوبر 2019 أفادت أدلة دامغة جمعتها مؤسـسـة ماعت عن مقتل الناشـطة الحقوقية والسـياسـية السـورية عفرين خلف تورط الفصـائل المسـلحة التابعة للحكومة التركية في قتلها خلال عملية نبع السـلام العسـكرية التي نفذتها في أكتوبر من ذات العام بالتعاون مع القوات المسلحة التركية.

على صـعيد أخر اتخذت كافة أطراف النزاع تدابير لمنع التجمعات السلمية من الأساس وفى حالة فشـلها في هذا الأمر فهي تواجه تلك التظاهرات بالقوة المفرطة التي تصـل إلي حد إطلاق النيران بشـكل مباشـر على المتظاهرين، ففي مارس 2021 افضـت الحكومة السـورية

[15] التقرير السنوي عن أبرز الانتهاكات بحق الإعلاميين في سوريا في اليوم العالمي لحرية الصحافة، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، مايو 2021، https://bit.ly/3b5OMpe https://bit.ly/3vJyjyP

[16] KILLING OF RAED FARES. Frontlinedefenders. https://bit.ly/3INCKPv

[17] ONGOING DETENTION OF PHOTOGRAPHER DALSHAN QARH CHUL. Frontlinedefenders. https://bit.ly/3rYuWE0

التظاهرات التي نظمها المواطنين في مدن وبلدات شمال غربي سوريا إضافة إلى درعا في الجنوب بهدف إحياء الذكرى العاشرة للثورة السورية فضلاً عن الاعتراض على الفقر وسوء أحوال المعيشة، كما تعاملت الشرطة السورية مع هذه التظاهرات بشيء من القوة المفرطة والعنف الذي أدي إلي سقوط كثير من الضحايا المدنيين[18]، وفي ذات السياق أظهرت كثيرًا من الفيديوهات المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي في مارس 2021 اعتداء أفراد من هيئة تحرير الشام على المتظاهرات اللواتي طالبن بالإفراج عن ذويهن المعتقلين في سجون الهيئة[19].

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

استلمت الحكومة السورية عدد لا بأس به من التوصيات الخاصة بضرورة تعزيز برامج الحد من الفقر إضافة إلي تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، مع مرعاه الوضع الصحي المتدهور في البلاد الناجم عن تدمير المنشآت الطبية إلي جانب رفع مستويات الخدمات التعليمية في ظل غياب انقطاع كثيرًا من الطلاب عن التعليم، يأتي هذا بالتزامن مع بعض التوصيات الأخرى التي طلبت بضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين في ظل عرقلتها المتعمدة من أطراف النزاع المختلفة بما في ذلك الحكومة السورية وحلفائها، ليس هذه فقط بل طلبت دول أخري بضرورة حماية الحق في السكن في إشارة ضمنية للقوانين التميزية التي تنزع ملكية الأراضي فضلاً عن استمرار سياسات التغيير الديمغرافي واسعة النطاق، ورغمًا عن رد الحكومة السورية على هذه التوصيات أثناء جلسة الاستعراض بأنها سهلت وصول المساعدات الإنسانية إلي مناطق المدنيين كما أنها قدمت الخدمات الطبية والتعليمية للمواطنين علاوة على برامجها المختلفة للحد من الفقر المدقع الذي يعاني منه غالبية الشعب السورية، إلا أن التقديرات الحقوقية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني وعلى رأسهم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان تعكس الحالة المزرية التي وصل إليها المواطن السوري من ارتفاع لأسعار الخدمات الأساسية إضافة إلي استمرار الهجمات العسكرية على البنية التحتية التي تقدم الخدمات الطبية والتعليمية الأمر الذي تسبب في معاناة أكثر من 12.4 مليون مواطنًا سوريًا من انعدام التغذية، ولاشك لدي مؤسسة ماعت أن التدابير القسرية الأحادية المفروضة من الدول الكبرى على سوريا كان لها كذلك دورًا رئيسيًا في تدهور الوضع الحالي وهو ما يصل بالمواطن السوري إلي شفا

[18] سوريا في الذكرى العاشرة للثورة.. مظاهرات وارتفاع نسبة الفقر 86 ضعفا، الجزيرة ، مارس 2021 ، https://bit.ly/3u7gNHf
[19] مظاهرات نسائية في ريفي حلب وإدلب بسوريا ضد هيئة تحرير الشام والجولاني، تي رات تي الروسية ، https://bit.ly/3AI6ieE

الانهيار وحافة الهاوية دون أدني هوادة، ويمكن الحديث بشـــيء من التفصـــيل عن تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين على النحو التالي:-

1. الحق في الصحة

أسـفر الاسـتهداف المتعمد للمرافق الطبية والمسـتشـفيات والعاملين الطبيين من قبل جميع الأطراف المتحاربة على مدار امتداد النزاع السوري عن الإضرار بنصف المرافق الطبية في سـوريا وتدميرها **إذ دمر خلال سـنوات الصـراع ما يربو من 602 مرافق للرعاية الطبية والصـحية وذلك حتى نهاية العام 2021**، بالإضـافة إلى فرار العاملين الصـحيين، الأمر الذي قوض بصـورة معتبرة من فرص حصـول السـوريين على الرعاية الصـحية لا سـيما في ظل تفشى جائحة كورونا، كما قيدت التدابير القسـرية الأحادية المفروضة على الحكومة السـورية من قدرة المواطنين على الحصـول على الأدوية والأدوات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة الأمراض بما أسفر عن معاناة المواطنين أثناء انتشار وباء كوفيد 19.

ونجد في هذا الصـدد أن خير مثال على اسـتهداف المرافق الطبية بالهجمات العسـكرية ما قامت به الحكومة السـورية في مارس 2021 من اسـتهداف لمسـتشـفى بمنطقة الأتارب التابعة لمحافظة حلب السورية مستخدمة ستة صواريخ نجحت 3 منها في إصابة المرافق المباشـرة للمسـتشـفى وهو الأمر الذي أسـفر عن مقتل 8 مرضـي مدنيين من بينهم إمراه وطفلين إضـافة إلى إصـابة 13 شـخصًـا أخرين من بينهم 5 من العاملين في المجال الطبي. هذا فضـلاً عن خروج كثير من المباني الخدمية الطبية التابعة للمستشـفى عن العمل[20]، على الجانب الأخر تنتشـر الأمراض المعدية داخل مختلف المناطق السـورية دون مواجهة حقيقية لها أو أعطى اهتمام من قبل أطراف النزاع، فعلى سـبيل الذكر وفى نوفمبر 2021 انتشـر داء الليشـمانيات في شـمال سـوريا بسـبب إهمال الحكومة السـورية تجمع ذباب الرمل على ضـفاف نهر الخابور، جديرًا بالذكر أن ذات المنطقة الشـمالية شـهدت ازديادا كبيرا في أعداد المصـابين بالداء الجلدي الذي يرتبط بسـوء التغذية وعوامل أخري وذات في أوقات من العام 2021 والعام 2020 [21].

2. الحق في مستوى المعيشة اللائق

سـاهم اسـتمرار العقوبات الأحادية القسـرية على الحكومة السـورية في تفاقم معاناة المدنيين السـوريين، فعلى سـبيل الذكر ارتفعت أسـعار المواد الغذائية بنسـبة تتجاوز 200٪

[20] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالشأن السوري ، مجلس حقوق الإنسان ، أغسطس 2021، https://bit.ly/3vH01NK
[21] ينتشر في شمالي سوريا ما هو داء الليشمانيات وأبرز أعراضه، صدي البلد ، نوفمبر 2021 ، https://bit.ly/3cSDogS

خلال العام 2021[22]، كما أفضي خفض البنك المركزي قيمة الليرة السورية في أبريل 2021 لتصل إلي 2500 ليرة سورية مقابل دولارًا واحدًا إلي رفع أسعار المواد الغذائية والأدوية[23]، وضعت هذه الظروف السيئة ما يربو من 12.4 مليون سوري في حالة انعدام للتغذية[24]، كما عملت سياسات الحصار المفروض على بعض المناطق السورية في زيادة هذه المعاناة، وتأتي سياسات الحصار التي تفرضها أطراف النزاع بالأخص الحكومة السورية كعقاب جماعي للمدنيين لممارسة حقهم المشروع في رفض بعض السياسات والقرارات، فعلى سبيل الذكر وضع الحصار الإنساني المفروض على مدينة درعا السورية من قبل الحكومة في العام 2021 أكثر من 20 ألف شخص في ظروف مزرية في ظل ندرة الإمدادات الغذائية والغياب شبه التام للرعاية الطبية ناهيك عن عدم قدرة الوكالات الإنسانية للوصول إلي المناطق المحاصرة[25].

علاوة على ما سبق؛ يمثل تعنت بعض الدول في مجلس الأمن بسلوكها التصويتي إيذانا قضية فتح المعابر أمام المساعدات الإنسانية خطرًا على حقوق الإنسان، تلك القرارات التي تأتي في سياقات التوازنات السياسية و لا تراعي أبدا الحالة القاتمة التي وصل إليها المواطنين السوريين، ففي يونيو 2021 كادت تحدث كارثة إنسانية بسبب تهديد الحكومة الروسية الحليف الأساسي للحكومة السورية باستخدام حق الفيتو لمنع وصول المساعدات الإنسانية إلي السوريين عبر معبر الهوى إلا أن الضغوط الدولي منعت دون الحيلولة من تنفيذ هذا القرار، إذ يمد المعبر أكثر من 2.4 مليون سوري بالأدوية المساعدات الإنسانية اللازمة لاستمرار حياتهم[26] .

3. الحق في الحصول على المياه النظيفة

واصلت الدول من توصياتها للحكومة السورية بهدف تعزيز حقوق المدنيين في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي لاسيما في المناطق النائية، إذ تؤكد التقديرات الحقوقية أن النزاع السوري ساهم في نقص مياه الشرب المأمونة المقدمة للمواطنين بنحو 40 بالمئة عما كانت عليه قبل الحرب، فلا يعمل سوي 50 بالمئة من أنظمة المياه والصرف بشكل صحيح في جميع أنحاء سوريا بينما خرج الباقي على العمل لأسباب مرتبطة باستمرار الحرب والتي يأتي على رأسها استهدف البنية التحتية المائية بالهجمات العسكرية المباشرة،

[22] السوريون يواجهون أسوأ أزمة غذائية بعد عشرة سنوات من النزاع، برنامج الأغذية العالمية ، مارس 2021 ، https://bit.ly/3nIOsST
[23] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالشأن السوري، مرجع سابق ذكره
[24] 12 مليون سوري في قبضة الجوع بسبب الصراع وارتفاع أسعار المواد الغذائية، مرجع سابق ذكره
[25] منظمة العفو تدعو نظام الأسد إلى رفع الحصار عن درعا البلد، منظمة مع العدالة، سبتمبر 2021 ، https://bit.ly/3b9E7Jy
[26] الأزمة السورية تحذير أممي من "كارثة إنسانية" في شمال غربي سوريا إذا أغلق معبر باب الهوى، بي بي سي العربية ، يونيو 2021، https://bbc.in/3pBxpok

هذا مع انخفاض عدد العاملين في هذه المحطات من موظفين وفنيين ومهندسين بما تسبب في توقف بعضها عن العمل[27].

ومن بين الحوادث البارزة لقصف محطات المياه في سوريا ما أبرزته لجنة التحقيق الدولية المستقلة في مارس 2017 من قصف القوات الجوية السورية لمصادر المياه في دمشق وهو ما يقطع إمدادات المياه عن 5.5 مليون شخص يعيشون في العاصمة وحولها[28]، على الجانب الأخر وثقت مؤسسة ماعت استهدفت الحكومة التركية لمحطات ومضخات المياه الرئيسة بالهجمات العسكرية في العديد من المناسبات، ففي فبراير 2018 وأثناء عملية درع الفرات التركية على الأراضي السورية قصفت القوات التركية المرافق العامة مما أسفر عنها دمار هائل في مضخة المياه التي تغذى مدينة عفرين[29]، وفى أكتوبر 2019 وخلال عملية نبع السلام استهدفت القوات التركية محطة علوك لمياه الشرب ب10 قذائف مما أدي إلي خروج المحطة عن الخدمة وتوقفها[30].

وفى هذا الشأن باتت ممارسات الحكومة التركية والفصائل المسلحة التابعة لها تجاه الموارد المائية السورية تمثل خطرًا حقيقًا ينذر بواقع وخيمة على المدنيين، إذ رصدت التقديرات الحقوقية في مايو 2021 صوراً لتراجع وانخفاض منسوب مياه نهر الفرات لمستويات خطيرة حيث انخفض المنسوب الأعظم للنهر إلى 320.70 متر بعدما كان 325.20 بنسبة نقص تجاوزت أكثر من 4 م3، وذلك على خلفية تقليل الحكومة التركية لكميات المياه الواردة إلى نهرين دجلة والفرات بما يعزز من تراجع حصة السوريين من مياه النهرين[31]، ويؤدي هذا الأمر إلي كارثة وشيكة تهدد حياة وسبل معيشة أكثر من ثلاثة ملايين سوري يعتمدون على النهر في تأمين مياه الشرب[32]، في المقابل تقوم الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية بقطع إمدادات المياه عن المناطق الأكثر ضعفًا في سوريا والتي تقع تحت سيطرتها ،ففي الآونة الأخيرة قطعت هذه الفصائل المياه عن محطة علوك السورية في الفترة من 23 يونيو 2021 إلي 30 يوليو 2021 بشكل متواصل[33]،بما يهدد الحقوق المائية لأكثر

---

[27] أزمة المياه في سوريا بعد عشرة سنوات من الحرب مياه الشرب أقل بنحو 40 بالمائة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، أكتوبر 2021 ، https://bit.ly/32IoeJD

[28] الأمم المتحدة الحكومة السورية تعمدت قصف مصادر المياه بدمشق، الدستور ، مارس 2017 ، https://bit.ly/3gffGwJ

[29] تركيا تقصف شبكة مياه الشرب المغذية لعفرين، صدي البلد، فبراير 2018، https://bit.ly/34CuJKg

[30] السلاح الآخر تركيا تحاول تعطيش المدنيّين في روجآفا، موقع المراقب، أكتوبر 2019 ، https://bit.ly/2ygqCYg

[31] خفض تركيا مياه نهر الفرات يهدد بكارثة إنسانية في كل من سوريا والعراق ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان https://bit.ly/3vCfqhw

[32] نهر الفرات انخفاض غير مسبوق في منسوب تدفقه بي بي سي https://bbc.in/3wTc75X

[33] بعد شهر على قطع مياه الشرب إعادة افتتاح محطة علوك في الحسكة السورية بجهود روسية سوريا اليوم https://bit.ly/3xvaE5r

من مليون شخص سوري يعتمدوا على المحطة للحصول على مياه الشرب الأساسية فضلاً عن المحافظة على النظافة العامة والشخصية[34].

4. الحق في التعليم

ساهم استمرار النزاع المسلح في قصف المباني التعليمية المختلفة فالتقديرات الحقوقية تشير إلي تعرض 1593 مرفق تعليمي لإضرار مباشرة نتيجة الأعمال العسكرية المباشرة وهذا منذ بداية الصراع وحتى نهاية العام 2021، وفى سياق متصل كان للحكومة السورية العدد الأكبر من الهجمات على البنية التعليمة المختلفة منذ بداية الصراع و حتى نهاية العام 2021، إذ استهدفت القوات السورية ما يقرب من 1197 مبني تعليمي كما استهدفت القوات الروسية 220 مبني تعليمي، هذا فضلاً عن استهدف الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية لحوالي 35 مبني تعليمي[35].

وفى غمرة ذلك تؤكد التقديرات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن نظام التعليم في سوريا يعاني من الإجهاد الكبير ونقص التمويل والتفكك وعدم القدرة على تقديم خدمات آمنة وعادلة ومستدامة لملايين الأطفال، إذ أصبح ما يربو من 2.4 مليون طفل خارج النظام التعليمي منهم 40 في المائة تقريبًا من الفتيات، كما لم تعُد واحدة من كل ثلاث مدارس داخل سوريا صالحة للاستخدام لأنها تعرضت للدمار أو للضرر أو لأنها تُستخدم لأغراض عسكرية، في المقابل يعاني الأطفال القادرة على الالتحاق بالمدارس من اكتظاظ الفصول المدرسية فضلاً عن غياب الخدمات الأساسية عن المباني التعليمية فبعضها لا يحتوى على خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء[36].

5. الحق في السكن

تضررت المباني السكانية المدنية سواء كان جزئيًا أو كليًا بسبب استمرار الهجمات العسكرية عليها من كافة أطراف النزاع، ورغمًا عن عدم وجود أرقام حديثة ودقيقة نستطيع من خلالها معرفة حجم الضرر في المباني السكانية المملوك للمدنيين بسبب صعوبة توثيق الأمر بالأدلة الحقوقية، إلا أن أخر التقديرات التي نشرت في مارس 2019 تشير إلي تضرر ما يقرب من 1.5 إلي 2 مليون مبني سكني سوري بسبب القصف بالمدفعية أو الطيران أو أي هجمة عسكرية عدائية عشوائية وهو ما يسفر هذه تشريد كثيرًا من السكان وفقدان

[34] قرابة مليون شخص عرضة للخطر نتيجة عطل محطة مياه شمال شرق سوريا، سي ان ان العربية، يوليو 2021 ، https://cnn.it/3vHsxig
[35] في اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات 1593 مدرسة مدمرة في سوريا منذ آذار 2011، شبكة الشام ، سبتمبر 2021 ، https://bit.ly/2ZrtqzR
[36] عشر سنوات من الحرب في سوريا وأكثر من نصف الأطفال لا يزالون محرومين من التعليم، اليونسيف ، يناير 2021 ، https://uni.cf/3GbiMg4

حقوقهم في الماوي[37]، بيد أن هناك كثيرًا من الأشياء الأخرى التي أثرت على حقوق المواطنين في الحصـــول على الســـكن من بينها عمليات التغير الديمغرافي التي تقوم بها الفصـــائل المســـلحة التابعة للحكومة التركية في شـمال شـرق سـوريا منذ أن أحكمت قبضـتها على المنطقة فضلاً عن مصادرة الحكومة السورية لممتلكات المعارضين بموجب قوانين واهية لا أساس لها الصحة.

وفي غمرة ذلك اسـتمرت الفصـائل المسـلحة التابعة للحكومة التركية في خططها لإحداث عمليات تغيير ديمغرافي في منطقة الشـمال السـوري بغرض طرد السـكان الأصـليين من المنطقة متعددة الألوان الثقافية لتوطين عناصـــرها، مســـتخدمًا في ذلك كافة الوســـائل الممكنة، ففي ســـبتمبر 2021 أشـــارت التقديرات الحقوقية إلي قيام قيادات هذه الفصـــائل بالضـغط على المدنيين المهاجرين لشـراء منازلهم بعد تهديدهم بالاسـتيلاء عليها[38]، وفى مايو 2021 منعت الفصـــائل المســـلحة التابعة لتركيا عودة 30 عائلة إيزيدية من أهالي قرية بافليون في عفرين من العودة لقريتهم بعد أن كانوا قد تركوها في مارس 2018 بســـبب الاشـتباكات المسـلحة والعمليات العسـكرية وذلك من أجل الاسـتيلاء عليها[39]، على الجانب الأخر واصـلت الحكومة السـورية مصـادرة الممتلكات المدنية الخاصـة بمعارضـيها عملاً بقانون مكافحة الإرهاب بالتحديد في شـــمال غرب ســـوريا ولا ســـيما في محافظات حلب وحماة وإدلب في منع صـريح لعودة المهاجرين المعارضـين لها[40]، وعلى هذا النحو ترقى تلك الأعمال لا سيما تلك التي يرجح أن تولد مكاسب شخصية إلى جرائم للحرب.

رابعًا: حقوق الفئات الأولي بالرعايا

استقبلت الحكومة السورية عدد من التوصيات التي تحثها على ضمان حقوق الفئات الأولي بالرعاية والتي يأتي على رأسها الطفل السوري الذي تعرض للتجنيد في سياق النزاع المسلح من كافة أطراف النزاع خصوصًا الجماعات المسلحة والإرهابية هذا إضافة إلي جملة التوصيات الأخرى التي تحث الحكومة على تعزيز حقوق المرأة ومحاربة العنف الجسدي والجنسي الذي تتعرض لها، بينما حثت دول أخري الحكومة السورية على محاربة عمليات الإتجار بالنساء مع ضرورة تعزيز حقوق المواطنين في مخيمات اللجوء فضلاً عن تهيئة البيئة السلمية التي تضمن عودة اللاجئين السوريين إلي مواطنهم مرة أخري، ورغمًا عن توضيح ممثل الحكومة

---

[37] منازل السوريين المدمّرة ومشروع الألف ميل، الأخبار ، مارس 2019 ، https://bit.ly/3od4tRR

[38] عبرالتخويف والترهيب وفي إطار عملية التغيير الديموغرافي الفصائل الموالية لأنقرة تشتري عقارات المهجرين من عفرين ونواحيها بأسعار زهيدة، المرصد السوري لحقوق الإنسان، سبتمبر 2021 ، https://bit.ly/3GlU8us

[39] الاحتلال التركي وفي إطار سياسات الإبادة والتغيير الديمغرافي يمنع إيزيديي قرية بافليون من العودة، وكالة أنباء هاوار ، مايو 2021 ، https://bit.ly/2Rr1urQ

[40] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالشأن السوري، مرجع سابق ذكره

السورية أنها اتخذت خطوات لتعزيز حالة الفئات المهمشة بما في ذلك المرأة والطفل، إلا أن الوقائع الحقوقية التي رصدها فريق مؤسسة ماعت تؤكد أن الانتهاكات الفظيعة التي مورست ضد المرأة والطفل والنازحين لم تعد تحظ بالاهتمام الكافي أو الإدانة الكاملة من كافة أطراف النزاع هذا علاوة على عدم قدرة هذه الفئات في الصمود أمام الصراع الدموي المستمر، ليس هذا فحسب بل لاتزال سوريا منطقة غير آمنة لعودة اللاجئين إليها في ضوء استمرار الانتهاكات الحقوقية الجسمية التي ترقي إلي جرائم الحرب في كافة المناطق السورية، و يمكن توضيح الأمر بشيء من التفصيل على النحو التالي:-

1. حقوق الطفل

اهتمت كثير من التوصيات بحالة الأطفال في النزاع المسلح لاسيما في ظل انتشار عمليات تجنيد الأطفال المختلفة فضلاً عن الانتهاكات الحقوقية الجسمية الأخرى، إذ باتت السلامة الجسمانية والنفسية للأطفال في تهديد شبه مستمر على خلفية تفاقم الحرب الأهلية السورية، فهناك جيل كامل من الصغار لم يعرفوا سوى الحرب تربوا خلالها ونشأ كثيرًا منهم على صوت الانفجارات في بيئة يشوبها الخوف إلي حد كبير، وعلى هذا النحو تؤكد التقديرات أن تجنيد الأطفال في النزاع السوري هو الشيء الأكثر انتهاكًا لبراءة الطفولة إذ تشترك فيه كافة الأطراف المتصارعة على الأرض[41]، وفى هذا الصدد تشير التقديرات الخاصة بمؤسسة ماعت إلى ارتكاب القوات الحكومية السورية جنبًا إلى جنب مع الجماعات المسلحة المنتشرة في سوريا في الفترة من يناير 2014 وحتى ديسمبر 2021 **نحو 17890 انتهاكًا** ضد الطفل شهد فيهم العام 2018 أكبر نسبة انتهاكات بواقع 3021 انتهاكًا.

وفى هذا السياق تشير التقديرات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى مقتل أو **إصابة ما يقرب من 12 ألف طفل** إضافة إلي **تجنيد أكثر من 5700** طفل للقتال على الجبهات المختلفة للأطراف المسلحة البعض منهم أقل من 7 سنوات قام بأعمال لوجستية[42]، وفى غمرة ذلك تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى تورط أطراف الصراع في تجنيد ما يقرب من **4900 طفلاً سوريًا** منذ يناير 2014 إلى ديسمبر 2020، كان أكثر هذه الأطراف هي الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية إذ قامت بتجنيد نحو **1507 طفلاً**، كما جندت جبهة تحرير الشام نحو **900 طفلاً ، بيد أن** حركة داعش الإرهابية جندت حوالي **791 طفلاً** ، على حين

---

[41] سوريا تقرير يرصد انتهاكات جسيمة تعرض لها أطفال لم يعرفوا سوى الحرب ويدعو لإعطاء أولوية للسلام، أخبار الأمم المتحدة، مايو 2021، https://bit.ly/32C80Bb

[42] بعد 10 سنوات من النزاع في سوريا: يحتاج 90٪ من الأطفال إلى الدعم إذ يدفع العنف والأزمة الاقتصادية وجائحة "كوفيد-19" العائلات إلى حافة الهاوية – اليونيسف، مارس 2021 ، https://uni.cf/3hekrrO

كان للحكومة السورية نصيبًا من عمليات تجنيد الأطفال إذ جندت 180 طفلاً للقتال بجانب بعض الفصائل المسلحة التابعة لها[43].

وفى هذا السياق وعلى مستوى عمليات تجنيد الأطفال التي قامت بها الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية استخدمت هذه الفصائل العامل المادي إضافة إلى العوامل الإيديولوجية والدينية في عمليات تجنيد الأطفال، إذ تستغل هذه الفصائل حالة الفقر المدقع لعائلات الأطفال وتعمل على تجنيدهم إذ يتلقى الطفل في الوقت الحالي حوالي **400 دولارًا** كراتب شهري، ليس هذا فحسب بل تورطت الحكومة التركية في إرسال نحو **380 طفل** بعد تجنيدهم من قبل الفصائل التابعة لها في الشمال السوري للقتال في مناطق النزاع المختلفة المتورطة فيها؛ في حين توفي منهم **نحو 25 طفل**، وهو ما أكده خبراء الأمم المتحدة للحكومة التركية متهمين تركيا بإرسال أطفال للموت في ليبيا[44]، الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة أدرجت الحكومة التركية في القائمة الأمريكية للدول المتورطة في تجنيد الأطفال بسبب علاقتها مع فصيل السلطان مراد المتورط في كثير من عمليات تجنيد الأطفال في سوريا، وذلك في تقرير الإتجار بالبشر للعام 2021[45].

على صعيد أخر تستخدم هيئة تحرير الشام إضافة إلي الفصائل الجهادية أساليب إيديولوجية ودينية متعلقة بحث الأطفال على الجهاد في سبيل الله وذلك لتجنيدهم للقتال ضد أعدائهم إذ تعتبر الحملات الدعائية الجهادية والخطب الدينية أحد أبرز الوسائل المستخدمة في تجنيد الأطفال للقتال لاسيما في المخيمات التابعة لسيطرة الفصائل الجهادية، فعلى سبيل الذكر أطلقت هيئة تحرير الشام في يناير 2020 حملة **انفروا خفافاً وثقالاً** لحث الأطفال على الجهاد في سبيل الله لاسيما في **مخيمات أطمة شمال إدلب**[46]، هذا إلي جانب حملة جاهد بنفسك والتي أطلقتها الهيئة في عدد من المناطق الخاضعة لها أواخر العام 2019[47]، تم استخدام هؤلاء الأطفال بشكل أساسي في نقاط التفتيش التابعة للجبهة على حين كان بعضهم يقوم بأعمال مساعدة في القتال مثل تعبئة الذخيرة.

وعلى النهج ذاته استخدمت الحكومة السورية والفصائل الإيرانية المتحالفة معها الدعاية الطائفية والإيديولوجية لحث الأطفال على الانضمام إليها إضافة إلي الحوافز المادية الأخرى،

---

[43] تعتمد هذه الاحصائيات على تجميع مؤسسة ماعت لجملة الاحصائيات الصادرة في التقارير السنوية التي يصدرها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة.

[44] The Working Group on the use of mercenaries as a means of violating human rights and others mandates Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights . june 2020. https://bit.ly/3ktB9DE

[45] الولايات المتحدة تدرج تركيا في قائمة الدول المتورطة في تجنيد الأطفال بسبب دعمها لفصيل سوري، أر تي الروسية ، https://bit.ly/3Asozfu

[46] حملة "انفروا خفافا وثقالا تتابع نشاطها باستنفار الشباب في مخيمات أطمة شمال إدلب، شبكة إباء الإخبارية، https://bit.ly/2A543az

[47] جاهد بنفسك حملة جديدة للدفاع عن المحرر، ، شبكة إباء الإخبارية، https://bit.ly/2Tzq9LY

فعلى سبيل الذكر أطلق لواء الفاطميين التابع للحكومة الإيرانية الموالية للحكومة السورية حملة دعائية باللغة الأفغانية لحث الأطفال الأفغان على الانضـمام إليها تحت شـعارات الجهاد في سبيل الله وباستخدام شعارات دينية وذلك في يناير 2018، ليس هذا فحسب بل يتلقى الأطفال **500 دولارًا** قبل الذهاب إلي سـوريا للقتال كمكافأة مالية بعد تدريب خمسـة أسـابيع[48]، الجدير بالذكر أن القوات الحكومية تسـتخدم هؤلاء الأطفال للعمل في نقاط التفتيش والحراسـة وعلى وجه الخصـوص في حلب ودرعا وطرطوس وغيرها من المناطق التابعة لسـيطرتها، هذا إضـافة إلي عملهم كجواسـيس ومخبرين للحكومة لاسـيما بعد الأطفال الذي لا يتعدى سنهم 7 سنوات.

وفى هذا السياق لا تزال عمالة الأطفال مشكلة يعاني منها المجتمع السوري كما ساهمت الحرب في زياتها على نحو كبير، فعلى سبيل الذكر ارتفعت عمالة الأطفال في مناطق تمركز قوات سوريا الديمقراطية لتصل إلي 65%" وذلك على الرغم إصدار القوات مجموعة من الإجراءات التي تكافح عمالة الأطفال، فهي لا تتسامح مع عمالة الأطفال تحت 15 عامًا تحت أي ظرف من الظروف[49]، على الجانب الأخر وفى مناطق تمركز الحكومة السورية هناك كثيرًا من الأطفال العاملين الذين تقلّ أعمارهم عن 17 عاماً إذ قتل ذويهم أثناء الحرب وهم مستمرين في دعم وإعالة عائلاتهم على الرغم من حصولهم على نصف دولار تقريبًا باليوم، جديرًا بالذكر أن التقديرات الحقوقية تؤكد أن حوالي 90 في المائة من أطفال سوريا يستحقون الدعم بعد 10 سنوات من الحرب[50].

على صعيد أخر يعاني الأطفال في المخيمات السورية من أوضاع إنسانية صعبة للغاية متمثلة في نقص المواد الغذائية وازدياد حالات سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية وتفشي الأمراض والأوبئة كنتيجة لغياب الظروف الصحية المناسبة للعيش، يأتي هذا في ظل وجود مشكلات بالمرافق الصحية مع وجود مشكلات في عدم توفر أماكن مناسبة للنوم وكذلك قلة وجود المرافق الأساسية لاستمرار الحياه الاجتماعية، يأتي هذا بالتزامن مع نقص المياه الصالحة للشرب ، مع عدم وجود بيئة مناسبة لتربية الأطفال وعدم حصولهم على تعليم مناسب، وتمثل العوامل البيئية في هذا الإطار خطر حقيقي على سكان المخيم بسبب عدم توافر الإمكانيات للتعامل مع الظروف المناخية سواء في فصل الصيف حيث الحرارة العالية

[48] بالفيديو دلائل تورط إيران فى تجنيد الاطفال للقتال بسوريا، اليمن العربية يناير 2018، https://bit.ly/369ZCHT
[49] تجنيد وعمالة معاناة مستمرة للأطفال في مناطق قسد، التلفزيون السوري ، أبريل 2021 ، https://bit.ly/3cZRnkV
[50] عمالة الأطفال في سوريا تتفاقم، مجلة ، أكتوبر 2021 ، https://bit.ly/3d2hOGS

أو في فصل الشتاء حيث العواصف الثلجية والأمطار والطقس البارد الذي أدى في بعض الأحيان لوفاة العديد من الأطفال بالمخيمات.

فعلى سبيل الذكر ينتشر أمراض كالإسهال والتيفوئيد بين الأطفال في مخيمات السد والمبروكة والهول[51]، هذا إلى جانب تفشى الأوبئة المختلفة مثل التهاب الكبد الانتاني الذي أدى إلى **وفاة 70 طفل سوري** داخل المخيمات المختلفة عام 2019، بينما يعاني عدد كبير من الأطفال في مخيم أطمة من مرض سوء التغذية الناتج عن قلة الطعام إلى جانب أمراض مثل ضعف النمو وضمور الدماغ وهشاشة العظام وتضخم الغدرة الدرقية وفقر الدم وهي أمراض ناتجة عن ضعف التغذية وغياب العناصر الغذائية الأساسية في وجبات الطعام[52]، بيد أن العاصفة الثلجية التي ضربت مخيمات اللاجئين السوريين في يناير 2022 تسببت في مقتل 15 طفلاً وذلك من خلال إفادات مباشرة حصلت عليها مؤسسة ماعت في الآونة الأخيرة.

2. حقوق المرأة

أشارت عدد من التوصيات إلي ضرورة محاربة العنف ضد المرأة فضلاً عن عمليات الإتجار بالبشر التي تتعرض لها، وهو ما يؤكد الوضع الحقوقي المتدني للمرأة في سوريا، إذ تزايد حالات العنف ضد المرأة لاسيما جرائم القتل الأسري بذريعة الشرف بالمجتمع السوري على نحو متصاعد، هذا ناهيك عن استمرار ظاهرة زواج القاصرات لعوامل مرتبطة بالنزاع أو استفحال الفقر المدقع، فعلى سبيل الذكر و خلال النصف الأول من العام 2021 وقعت حوالي 24 حادثة عنف أسري متضمنة جرائم قتل النساء من أجل الحفاظ على الشرف، ، ففي يناير 2021 قتل رجل زوجته بإطلاق النيران بسبب رفضه الطلاق منها، بينما في فبراير 2021 قام رجل بقتل أبنته البالغة من العمر 17 عامًا بسبب إقدامها على خلع الحجاب وهو ما يمثل في رأيه اعتداء سافر على الشرف والقيم الدينية المجتمعية[53]، وفى يوليو 2021 وبداخل ضواحي مدينة الحسكة تم قتل فتاتان على يد ذويهم أحدهما على يد أبناء عمها وأشقائها بالرصاص والأخرى شنقًا على يد والدها[54]، وفى ذات الصعيد انتشرت العديد من الاحتجاجات النسوية الحقوقية على وسائل التواصل الاجتماعي خلال شهر يوليو 2021 وذلك غضبًا على

[51] مخيمات الموت في شرق سورية ، العربي الجديد ، مارس 2019 ، https://bit.ly/2UvA9T4
[52] سوريا: تسجيل أكثر من 800 إصابة بمرض سوء التغذية في مخيمات ريف إدلب الشمالي والغربي، السوريين من أجل الحقيقي والعدالة ، فبراير 2019 ، https://bit.ly/2vIygtO
[53] بذريعة الشرف جرائم مستمرة بحق النساء في مناطق سورية مختلفة، سوريين من أجل العدالة والحقيقي ، مايو 2021 ،
[54] جرائم العار! إلى متى تتنكر بالشرف، الحركة السياسية النسوية السورية ، يونيو 2021 ، https://bit.ly/3d4oBiY

مقتل فتاة على يد أسـرتها بسـبب رفضـها الزواج من بن عمها كما دعت هذه الحركات إلي ضرورة محاربة ظاهرة العنف الأسري في المجتمع السوري[55].

على الجانب الأخر اسـتفحلت ظاهرة زواج القاصـرات بشـكل كبير داخل المجتمع السـوري إذ تركن كثير من الفتيات ألعابهنّ ليتزوجنّ ويصـبحن أمهات قبل الأون، وتشـير التقديرات إلى ارتفاع نسبة زواج القاصرات بعد النزاع المسلح الذي ضرب سوريا لتصل إلى 14 بالمئة من مجموعة الفتيات بينما كانت قبل الحرب 7 بالمئة، إذ سـاهمت التقاليد الأبوية جانبًا إلى جنب مع اسـتمرار الحرب في زيادة الظاهرة على نحو مقلق[56]، وتشـير كثير من المتعرضـات للزواج المبكر إلى تعرضهن لمضاعفات صحية ونفسية كبيرة هذا فضلاً عن ضياع طفولتهن[57].

على صعيد أخر لاتزال عمليات الإتجار بالفتيات والنساء قائمة في سياق استمرار النزاع السوري، إذ تشير التقديرات الحقوقية إلي تورط تركيا في عمليات للإتجار بالبشر بعد خطفهم من منطقة عفرين السورية وهي منطقة نفوذ الفصائل المسلحة التابعة لتركيا، فيتم نقل المختطفات إلي تركيا عبر معبر حوار كلس العسكري على الحدود السورية التركية أو عن طريق قرية الخليل الحدودية مع تركيا، وكذلك من معبر قرية الحمام العسكري الحدودي في ناحية جنديرس الذي يربط منطقة عفرين بولاية هتاي التركية وذلك تمهيدًا لنقلهن إلي ليبيا للإتجار بهن[58]، وفى هذا السياق اختطف فصيل جيش النخبة المدعوم من الحكومة التركية الفتاة القاصر سلوى أحمد شاشو من قرية دار قره وقبل نقلها إلي ليبيا عبر تركيا أنقذتها عائلاتها من الوقوع في الرق[59].

3. المشردين والنازحين داخلياً

ساهمت الهجمات العسكرية المختلفة على المناطق المدنية إلى نزوح كثيرًا من المواطنين داخليًا وهو ما أدي إلي تشـكيل مخيمات لاحتوائهم، تلك المخيمات التي تحتاج إلى تكاتف ومجهود قوي لتسليط الضوء على معاناة سكانها، فعلي سبيل المثال هناك نحو 1,3 مليون من إجمالي 1,9 مليون نازح موجودين في إدلب يقيمون في مخيمات مكتظة ومراكز إيواء[60]، وفى هذا الصدد يعاني سكان المخيمات في سوريا من أوضاع إنسانية صعبة للغاية متمثلة في نقص المواد الغذائية وازدياد حالات سـوء التغذية ونقص الرعاية الطبية وتفشـي

[55] فتاة الحسكة تجدد الانتقادات لجرائم الشرف بعد مقتل قاصر في سوريا، بي بي سي العربية، يوليو 2021 ، https://bbc.in/3I79owe
[56] في زواج القاصرات البطلة هي الضحية، الاندبندنت عربية، يوليو 2021 ، https://bit.ly/2ZhMvV2
[57] زواج القاصرات حالات بريف الحسكة وسط تكتم العائلات، بريس اجنسي ، سبتمبر 2021 ، https://bit.ly/3riYKw5
[58] شهادات مرعبة. كرديات عفرين سبايا لميليشيات أردوغان، أسكاي نيوز ، ديسمبر 2020 http://bit.ly/2LOzFGD
[59] نساء في فراش مرتزقة أردوغان مطالبات دولية لإنقاذ سوريات من البيع كإماء في ليبيا، الرئيس ، يناير 2021 http://bit.ly/39NK122
[60] عشر سنوات من النزاع السوري بالأرقام: مئات آلاف القتلى وخسائر مأساوية، فرنسا 24 ، مارس 2021 ، https://bit.ly/3ILKC4b

الأمراض والأوبئة كنتيجة لغياب الظروف الصحية المناسبة للعيش، يأتي هذا في ظل وجود مشكلات بالمرافق الصحية مع وجود مشكلات في عدم توفر أماكن مناسبة للنوم وكذلك قلة وجود المرافق الأساسية لاستمرار الحياه الاجتماعية، هذا بالتزامن مع نقص المياه الصالحة للشرب.

وفى هذا الصدد تمثل الظواهر المناخية المتطرفة أكبر تحدي للمدنيين المقيمين في المخيمات السورية، إذ تؤدي البرودة القارصة أو الحرارة العالية إلى مقتل الأفراد أو معاناتهم بشكل مستمر، هذا علاوة تخريب العواطف الثلجية والأمطار لمحتويات الخيم التي يسكن بها عدد كبير من عائلات اللاجئين والنازحين، وعلى هذا النحو تلقت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان العديد من المناشدات التي تفيد بوفاة الأطفال في مخيمات اللاجئين بشمال شرق سوريا بسبب موجة البرودة الأخيرة التي ضربت المخيمات في يناير 2022، وبالفعل تأكدت مؤسسة ماعت من وفاة 15 طفلاً بسبب البرودة القارسة بتلك المخيمات في غياب شبه كامل لأدوار المؤسسات الإنسانية في تقديم كافة الخدمات التي تقي هؤلاء الأطفال من شر ظواهر التغيرات المناخية المتطرفة.

ولم تكن تلك المرة الأولي التي ترصد فيها مؤسسة ماعت تأثير التغيرات المناخية المتطرفة على الحالة الحقوقية اللاجئين والنازحين في المخيمات، إذ لفت ماعت في أحد التقديرات الحقوقية الصادرة عنها إلي مشكلة عدم وجود أليات لتصريف مياه الأمطار الناجمة عن التغيرات المناخية، كما أوضحت المؤسسة تسرب المياه إلي أكثر من 537 خيمة في فصل الشتاء للعام 2019 في مخيمات خربة الجوز والزوف ودركوش وسرمدا وكفرلوسين مما أدي غرق محتويات الخيم المختلفة، على الجانب الأخر وفى فصل الصيف يعاني سكان المخيمات من ارتفاع درجات الحرارة دون وجود أي تجهيزات لحماية المواطنين من هذه الحرارة، ففي مخيم مبروكة السوري يعاني السكان من ارتفاع درجات الحرارة التي قد تصل لخمسين درجة في فصل الصيف، جديرًا بالذكر أن 50 بالمئة من المخيمات تعاني من نقص بالخيم المعزولة أو المجهزة لمقاومة التغيرات المناخية المتطرفة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة.

الاستنتاجات والتوصيات

في الأخير يمكن القول أنه على مدار العقد الماضي، أخفقت جميع الأطراف المتحاربة في سوريا في احترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤكده التوصيات التي حصلت عليها الحكومة السورية خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة والتي تعكس بالأساس دوامة الانحدار الحقوقي التي عانت منه سوريا في الفترة الممتدة ما بين الاستعراض الثاني في

نوفمبر 2016 و الاستعراض الثالث في يناير 2022، إذ ارتكب كافة أطراف النزاع جرائم حقوقية جلعت أيدها ملطخة بدماء الأبرياء الذين يدفعوا الثمن الفادح لاستمرار الصراع، كما ضربت كافة الأطراف عرض الحائط بمبادي القانون الدولي العام والإنساني، ولهذا لإنقاذ المدنيين من ويلات النزاع المسلح المنتشر في الأراضي السورية توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بما يلي:-

- **إلى الحكومة السورية**

- ضرورة دراسة الانضمام إلى المعاهدات الدولية التي هي ليست طرفًا فيها حتى الآن مثل الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى الغاء عقوبة الإعدام.
- ضرورة إنشاء مؤسسة مستقلة داخلية لحقوق الإنسان تعمل على متابعة الأوضاع الحقوقية عن كسب.
- ضرورة السماح إلى لجنة التحقيق الأممية المستقلة المعنية بالوضع السوري في الدخول إلى الأراضي السورية ومباشرة عملها.
- ضرورة تقديم التقارير المختلفة إلى لجان المعاهدات المختلفة لاسيما لجنة القضاء على التمييز العنصري، مع الخضوع إلى المراجعة الدورية المستمرة في ضوء هذه اللجان.
- ضرورة قبول طلبات الزيارة المعلقة للمقررين الخواص للأراضي السورية، فضلاً عن إظهار نجهًا للتعاون معهم على نحو واسع.
- التوقف عن استهداف المناطق المدنية بالهجمات العسكرية العشوائية لاسيما الهجمات التي تنفذها بالأسلحة المحرمة دوليًا.
- ضرورة الكشف الفوري عن مصير المفقودين والمختفين قسريا خلال النزاع السوري مع إعداد قائمة تتضمن أسمائهم.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية السابقة التي حدث فيها اختفاء قسري على نطاق واسع في ضوء النزاع مثل تجربة البوسنة والهرسك التاريخية.

- ضـرورة التوقف عن ممارسـات الاعتقالات التعسـفية المختلفة التي تنفذها الحكومة السـورية لأي صـوت معارض يجرأ بالحديث للاعتراض على الحكومة لاسـيما لو كان هذه الشـخص يمثل تهديد ولو من بعيد على الرئيس بشـار الأسـد في إشـارة واضـحة لكافة المواطنين أن المساس بشخص الرئيس بالانتقاد يعد خط أحمر.

- ضـرورة توقف القوات الأمنية عن ممارسـات التعذيب المختلفة في مراكز الاحتجاز والتي تضـطلع بها على نحو ممنهج فضـلاً عن محاكمة مرتكبيها وعدم إفلاتهم من العقاب.

- ضـرورة احترام حريـة الرأي والتعبير فضـلاً عن تعزيز حقوق المـدافعين عن حقوق الإنسان مع السماح بالتجمعات السلمية وعدم التعامل معها بالقوة الغاشمة.

- ضرورة التوقف عن استهدف المباني الطبية بالهجمات العشوائية العسكرية فضلاً عن إعادة تأهيل ما دمر منها خلال سنوات الصراع المنصرفة.

- ضـرورة ضـمان وصـول المسـاعدات الإنسـانية إلي المدنيين من كافة الجهات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في هذا السياق دون شرط أو قيد.

- ضـرورة إنهاء تكتيك الحصـار الاقتصـادي الذي تسـتخدمه الحكومة السـورية في كثيرًا من الأحيان لمعاقبة المدنيين بشكل جماعي.

- ضـرورة تجنب قصـف البنية التحتية التي تقدم خدمات المياه والصـرف الصـحي للمواطنين بالهجمات العسـكرية، هذا فضـلاً عن تعزيز وصـول المياه إلى المناطق السورية المتفرقة.

- ضرورة التوقف عن قصف الأبنية التعليمية المختلفة بالهجمات العسكرية فضلاً عن وضـع خطة عاجلة لتوفير الخدمات في الأبنية التعليمة التي تعاني من نقص الخدمات كالكهرباء والمياه، فضـلاً عن الوصـول لحل في مشـكلة الأطفال الذين لا يزالوا خارج الإطار التعليمي.

- ضـرورة التوقف عن مصـادرة ممتلكات المعارضـين لاسـيما السـكانية وذلك بموجب قوانيين واهية لا أساس لها.

- ضـرورة وضـع حد لحالات تجنيد الأطفال المسـتمرة خلال النزاع السـوري هذا إضـافة إلي إعادة تأهيل الناجين من هذه العمليات للانضمام إلي المجتمع مرة أخري.

- ضـــرورة تعزيز وضـــع الأطفال في مخيمات اللاجئين والنازحين المختلفة فضـــلاً عن ضمان وصول الخدمات الطبية والتعليمة إليهم.
- ضرورة محاربة العنف ضد المرأة فضلاً عن وضع حد لعمليات الإتجار بالبشر.
- ضـرورة العمل على تهيئة البيئة السـلمية التي تضـمن عودة اللاجئين والنازحين داخليًا إلى مناطقهم.

• إلى تركيا والفصائل المسلحة الموالية لها في شمال سوريا

- ضرورة محاسبة كل من تورط في قتل المدنيين أثناء العمليات العسكرية على شمال شرق سوريا
- التوقف عن استهداف المنشآت السكانية للمدنيين بالهجمات العسكرية العشوائية والاعتباطية
- التوقف عن عمليات الاختفاء القسـري والاعتقالات التعسـفية التي تنفذها الفصـائل المسـلحة التابعة للحكومة التركية في الشـمال السـوري بهدف الحصـول على أموال من ذوي المختطفين أو بهدف إجبارهم على قبول عملية التغيير الديمغرافي والتريك التي ترتكبها
- التوقف عن ممارســات التعذيب في أماكن الاحتجاز التابعة للفصــائل المســلحة المدعومة من تركيا خصوصًا في سجون العقاب وإدلب المركزي والكهف.
- يجب أن تتوقف الحكومة التركية عن خفض منســوب مياه نهر الفرات عبر التحكم في السـدود المختلفة وهو ما يضـر الحقوق المائية للأشـخاص بشـكل مباشـر ويؤثر على حياة المواطنين وبشكل غير مباشر يضر بالأمن الغذائي لهم .
- ضرورة ضمان تحيد البنية التحتية المائية عن الصراعات السياسية وعدم استهدافها سـواء كان عسـكريًا أو بقطع المياه عنها خصـوصًـا محطة علوك في شـمال شـرق سوريا .
- ضـرورة وقف جميع ممارسـات التغير الديمغرافي التي تقوم بها الفصـائل المسـلحة التابعة للحكومة التركية.
- ضـرورة التوقف عن عمليات تجنيد الأطفال التي تقوم بها الفصـائل المسـلحة التابعة للحكومة التركية في الشمال السوري.

- التوقف عن عمليات الإتجار بالفتيات والنســاء التي تتم عبر الحدود التركية مع ســوريا وبعلم من الحكومة التركية وتنفيذ من الفصائل المسلحة التابعة لها.

- **إلى هيئة تحرير الشام**

- ضرورة التوقف عن استهداف المدنيين بالهجمات العسكرية المباشرة

- التوقف عن اعتقال أو إخفاء قسـرًا كل من يتعرض على قرارات الهيئة أو يجرأ للحديث عن الانتهاكات التي ترتكبها مع ضـرورة الكشـف عن مصـير 2000 شـخصًـا مختفين قسرًا لديها.

- التوقف عن ممارسات التعذيب الممنهج في سجون الهيئة لاسيما السرية منها

- التوقف عن اســتهداف الإعلاميين والصــحفيين بالاعتقالات التعســفية الهادفة إلي تكميم أفواههم حتي يظلوا صــامتين أمام ما ترتكبه الهيئة من جرائم حقوقية في أماكن سيطرتها.

- ضرورة التوقف عن تجنيد الأطفال في سياق النزاع المسلح

- **إلي الحكومة الروسية والإيرانية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي**

- ضــرورة التوقف عن اســتهداف الأراضــي الســورية بالهجمات العســكرية المختلفة لاسـيما التي يتم تنفيذها على الأهداف المدنيين بالمخالفة لكثيرًا من القواعد القانونية الدولية.

- **إلى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**

- ضـرورة التوقف عن اسـتخدام التدابير القسـرية الأحادية ضـد سـوريا لما لها من آثار سلبية مباشرة على المدنيين تؤثر على حقوقهم الاقتصادية وتمسها بشكل مباشر.

- التوقف عن استخدام حق الفيتو في سياق الصراع السوري بما ينعكس بشكل سلبي على الوضــع الحقوقي في كثير من المســائل، على وجه الخصــوص الخاصــة بنفذ المعدات الطبية والمواد الغذائية عبر المعابر.

- **إلى الهيئات والمنظمات الدولية**

- ضرورة متابعة مصير 8648 شخصاً بينهم319 طفلاً و255 سيدة لا يزالوا قيد الاختفاء القسري على يد تنظيم داعش على الرغم من انهياره .
- ضرورة استمرار تقديم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين والتغلب على الصعوبات اللوجستية المختلفة الخاصة بهذا الأمر
- ضرورة توفير التعليم للأطفال في مخيمات النزوح واللاجئين السورية المختلفة
- ضرورة تحمل المنظمات الإغاثية لمسئوليتها في تجهيز مخيمات اللاجئين والنازحين السورية حتى تتصدي لمظاهر التغيرات المناخية المتطرفة.